تأثير التوسع الحضري علي توزيع الخدمات العامة في مدينة البصرة

شيماء مراد حميدي بداي العوادي

البريد الإلكتروني Email : klksystwr6@gmail.com

الكلمات المفتاحية: التوسع الحضري، العدالة المكانية، البنية التحتية، الخدمات العامة، مدينة البصرة.

كيفية اقتباس البحث

العوادي، شيماء مراد حميدي بداي ، تأثير التوسع الحضري علي توزيع الخدمات العامة في مدينة البصرة، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Impact of Urban Expansion on the Distribution of Public Services in the City of Basra

Shaimaa Murad Hamidi Baday Al-Awadi

Keywords : Urban Expansion, Spatial Justice, Infrastructure, Public Services, Basra City.

How To Cite This Article
Al-Awadi, Shaimaa Murad Hamidi Baday , Impact of Urban Expansion on the Distribution of Public Services in the City of Basra,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research analyzes the impact of accelerated urban expansion in the city of Basra on the patterns of distribution of public services, in light of the major urban transformations the city has witnessed over the last two decades, which have been characterized by weak strategic planning and increasing demographic pressures resulting from population growth and internal migration. This unplanned expansion has led to fundamental changes in land-use patterns and a clear disparity in the efficiency of infrastructure and the distribution of basic services, including education, health, water, sanitation, and transportation. Using a descriptive-analytical approach supported by demographic and geographic data and relevant previous studies, the research reveals wide service gaps between the old central neighborhoods and the newly established peripheral areas, reflecting a breakdown of spatial justice and a limited capacity of planning authorities to respond to urban growth. The study also shows that horizontal expansion, which has not been accompanied by integrated development plans, has contributed to the emergence of residential environments suffering from service

deficiencies and a deterioration in quality of life. The findings provide a knowledge-based framework that can be used to improve planning performance and guide future urban development in Basra toward more equitable and sustainable patterns.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التوسع الحضري المتسارع في مدينة البصرة على أنماط توزيع الخدمات العامة، وذلك في ظل التحولات العمرانية الكبرى التي شهدتها المدينة خلال العقدين الأخيرين، والتي اتسمت بغياب التخطيط الاستراتيجي وتزايد الضغوط الديموغرافية الناتجة عن النمو السكاني والهجرة الداخلية. وقد أدّى هذا التوسع غير المنظم إلى تغيّرات جوهرية في استخدامات الأرض، وتفاوت واضح في كفاءة البنية التحتية وتوزيع الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والنقل. وبالاعتماد على منهج وصفي–تحليلي مدعوم بالبيانات السكانية والجغرافية والدراسات السابقة، يكشف البحث عن فجوات خدمية واسعة بين الأحياء المركزية القديمة والمناطق المستحدثة في أطراف المدينة، بما يعكس اختلال العدالة المكانية وضعف قدرة الجهات التخطيطية على الاستجابة للنمو الحضري. كما يبرز البحث أن التوسّع الأفقي غير المخدوم بخطط متكاملة قد أسهم في خلق بيئات سكنية تعاني قصورًا في الخدمات ورداءة في جودة الحياة، الأمر الذي يتطلّب مراجعة شاملة لسياسات التخطيط الحضري وتطوير آليات توزيع الخدمات بطريقة أكثر إنصافًا واستدامة. وتتيح النتائج المستخلصة إطارًا معرفيًا يمكن توظيفه في تحسين الأداء التخطيطي وتوجيه التنمية الحضرية المستقبلية في البصرة.

المقدمة

شهدت مدينة البصرة خلال العقود الأخيرة تحولات حضرية واسعة، تمثّلت في نمو متسارع للكتلة العمرانية وتزايد كبير في حجم السكان، وهو ما فرض ضغوطًا متزايدة على قدرات المدينة في تلبية احتياجات السكان من الخدمات العامة. ولم يكن هذا النمو دائمًا ناتجًا عن تخطيط حضري مدروس، بل جاء في كثير من الأحيان نتيجة التوسع العشوائي الذي أدى إلى ظهور مناطق سكنية غير مؤهلة لاستيعاب السكان أو تقديم الخدمات الأساسية بالشكل المطلوب. وقد انعكس ذلك على جودة الخدمات العامة وتوزيعها المكاني، حيث باتت بعض أحياء البصرة تتمتع بخدمات متقدمة، في حين تواجه أخرى نقصًا واضحًا في البنية التحتية والتعليم والصحة والمياه وغيرها.

وانطلاقًا من أهمية مدينة البصرة الاقتصادية والاجتماعية، وكونها مركزًا رئيسًا في جنوب العراق،

تبرز الحاجة إلى دراسة دقيقة لطبيعة التوسع الحضري الذي تشهده، وتأثيره المباشر وغير المباشر على توزيع الخدمات العامة. ويهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل شامل لهذه الظاهرة، بهدف الوصول إلى فهم علمي يساعد في وضع سياسات حضرية أكثر عدالة واستدامة.

أولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من تناوله إحدى الإشكاليات الجوهرية في مجال التخطيط الحضري، والمتمثّلة في تأثير التوسع الحضري المتسارع وغير المنظم على عدالة توزيع الخدمات العامة في مدينة البصرة، بوصفها نموذجًا لمدينة عراقية كبرى تواجه ضغوطًا ديموغرافية وعمرانية متنامية. على الصعيد العلمي، يسهم البحث في إثراء الأدبيات الجغرافية والتخطيطية من خلال تقديم دراسة تطبيقية ميدانية تستند إلى معطيات سكانية ومكانية حديثة، وتُسهم في سد فجوة معرفية تتعلق بضعف الدراسات التي تناولت البصرة ضمن إطار العلاقة بين التحضر وتوزيع الخدمات. أما على الصعيد التطبيقي، فيكتسب البحث أهميته من قدرته على توفير مؤشرات عملية يمكن أن تُستثمر من قِبل صناع القرار والجهات البلدية والتخطيطية في إعادة توجيه السياسات الحضرية، بما يحدّ من الاختلالات المكانية في الخدمات، ويعزّز مبادئ العدالة المكانية وجودة الحياة لسكان المدينة.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن التوسع الحضري الذي شهدته مدينة البصرة خلال السنوات والعقود الأخيرة كان في معظمه توسعًا سريعًا وغير منظم، رافقته قدرة محدودة للمؤسسات التخطيطية على توفير خدمات عامة متوازنة مكانياً. وقد نتج عن ذلك ظهور تفاوتات خدمية واضحة بين الأحياء المركزية القديمة والمناطق الطرفية والمستحدثة، سواء على مستوى البنية التحتية أو الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية الأخرى. ومن ثم يمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر التوسع الحضري المتسارع وغير المخطط في مدينة البصرة على أنماط توزيع الخدمات العامة، وما مظاهر اختلال العدالة المكانية الناتجة عن ذلك؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسة، يمكن تلخيصها في الآتي:

١.تشخيص طبيعة واتجاهات التوسع الحضري في مدينة البصرة خلال العقود الأخيرة، من حيث السرعة، والنمط، والعوامل المحركة.

٢.تحليل التغيرات المكانية في استخدامات الأرض الناتجة عن هذا التوسع، وبيان انعكاسها على البنية الحضرية للمدينة.

٣.قياس مستوى التفاوت في توزيع الخدمات العامة بين الأحياء القديمة والمناطق المستحدثة، وتحديد مناطق العجز أو الحرمان الخدمي.

٤.تقييم كفاءة وقدرة الجهات المختصة بالتخطيط الحضري في الاستجابة لمتطلبات النمو العمراني المتزايد.

٥.اقتراح مجموعة من التوصيات والسياسات العملية التي تسهم في تحقيق توزيع أكثر عدالة وكفاءة للخدمات العامة في مدينة البصرة.

رابعا: أسئلة البحث

ينطلق هذا البحث من التساؤلات الآتية:

١.ما طبيعة واتجاهات التوسع الحضري في مدينة البصرة خلال العقود الأخيرة؟

٢.كيف أثّر هذا التوسع الحضري في توزيع الخدمات العامة بين مركز المدينة وأطرافها؟

٣.ما مظاهر التفاوت المكاني في الخدمات العامة بين الأحياء القديمة والمناطق المستحدثة في البصرة؟

٤.ما السياسات التخطيطية المقترحة للحد من هذا التفاوت وتحقيق قدر أكبر من العدالة المكانية في توزيع الخدمات؟

المبحث الأول

التوسع الحضري في مدينة البصرة وأبعاده الجغرافية والعمرانية

تمهيد

يتناول هذا المبحث طبيعة التوسع الحضري الذي شهدته مدينة البصرة خلال العقود الأخيرة، مع التركيز على العوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في توسّع الكتلة العمرانية وخروجها إلى نطاقات جديدة لم تكن معدّة لاستقبال هذا النمو المتسارع. كما يستعرض المبحث ملامح التغير الجغرافي في استخدامات الأرض، وكيف أثّر ذلك في البنية المكانية للمدينة من حيث الانتشار الأفقي وتحوّل مناطق زراعية أو صحراوية إلى تجمعات سكنية غير مخططة. ويهدف هذا المبحث إلى بناء قاعدة معرفية تساعد في فهم أبعاد النمو العمراني قبل الانتقال إلى تحليل تأثيراته على توزيع الخدمات العامة في المبحث الثاني. ويعتمد على تحليل الأدبيات المتخصصة في التخطيط الحضري والمصادر الجغرافية المتاحة حول تطوّر البصرة، بما يتيح

تكوين صورة شاملة عن ديناميات التحضر في المدينة. ومن خلال هذا التمهيد، يصبح واضحاً أن فهم طبيعة هذا التوسع هو خطوة أساسية لفهم اختلال توزيع الخدمات، إذ إن الخلل في البنية المكانية غالبًا ما يكون انعكاسًا مباشرًا للخلل في أنماط النمو العمراني غير المنظم.

المطلب الأول

طبيعة التوسع الحضري في مدينة البصرة والعوامل المؤثرة فيه

شهدت مدينة البصرة خلال العقود الأخيرة نمطًا من التوسع الحضري يمكن وصفه بالمتسارع وغير المنتظم، وهو توسع ناتج عن مجموعة مركبة من العوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد أدى هذا التوسع إلى تغيّر جوهري في شكل المدينة ووظائفها ومجالات استخدامها للأرض، بحيث لم تعد البصرة محصورة في نطاقها التقليدي الذي كان يمتد على ضفاف شط العرب ويتركّز في مناطق وسط المدينة القديمة، بل اتّسعت رقعتها العمرانية باتجاه الشمال والغرب والجنوب الشرقي لتشمل مناطق جديدة تحوّلت تدريجيًا إلى تجمعات سكنية كبيرة[1].

ويعود جزء مهم من هذا التوسع إلى النمو السكاني الذي شهدته المدينة بعد عام 2003، حيث استقبلت البصرة موجات سكانية من المحافظات الأخرى نتيجة الظروف الأمنية والسياسية في البلاد، إضافة إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان، الأمر الذي خلق ضغطًا كبيرًا على السوق السكنية ودفع إلى إنشاء أحياء جديدة في أطراف المدينة. ولم يكن هذا النمو السكاني مصحوبًا بتخطيط حضري كافٍ، مما جعل العديد من الأحياء تنشأ بصورة عشوائية، تفتقر فيها البنية التحتية إلى الحد الأدنى من الخدمات العامة .كما ساهمت التحولات الاقتصادية في المدينة، وخاصة توسّع قطاع النفط وازدياد الاستثمار في بعض المناطق الصناعية، في خلق حركة عمرانية مكثفة حول هذه المشاريع، ما أدى إلى نشوء تجمعات سكنية جديدة للعاملين والموظفين[2].

ومن العوامل التي أثّرت أيضًا في توسّع البصرة التحول التدريجي من نمط السكن العمودي المحدود إلى نمط السكن الأفقي المنتشر. فقد فضّل السكان إنشاء مساكن فردية في أطراف المدينة نظرًا لانخفاض نسبياً أسعار الأراضي مقارنة بالمناطق المركزية، إضافة إلى رغبتهم في الحصول على مساحات أوسع للسكن. وقد أدى هذا النمط إلى ازدياد الاستهلاك الأفقي للأرض، ما جعل المدينة تتمدّد بسرعة تفوق قدرتها على توفير الخدمات والبنى التحتية. وقد زاد من صعوبة هذا الوضع ضعف فاعلية التشريعات التنظيمية التي لم تستطع ضبط البناء العشوائي أو الحد من التجاوزات على الأراضي الزراعية، الأمر الذي شجع على إقامة وحدات سكنية خارج

مخطط المدينة[٣].

كما أن الوضع البيئي في المدينة أسهم في توجيه التوسع الحضري نحو اتجاهات معينة دون غيرها. فوجود مناطق مائية مثل شط العرب والأهوار المحيطة، إضافة إلى الأراضي الملحية والمناطق الصناعية الثقيلة، فرض على التوسع الحضري أن يسير في مسارات محددة، خصوصًا نحو الشمال والغرب. هذا الاتجاه المحدود للنمو جعل التوسع يتم بشكل ضاغط ومكثّف، حيث تتزاحم الأحياء الجديدة في مناطق لم تكن مهيئة لاستيعاب هذا الكم من السكان أو لتوفير الخدمات الضرورية لهم. وعلى الرغم من توسّع المدينة من حيث المساحة، فإن هذا التوسع لم يرافقه نمو متوازن في المرافق العامة، مما أدى إلى ظهور فجوات واضحة في توزيع الخدمات. ولا يمكن إغفال الدور السياسي والإداري في تشكيل مسار التوسع الحضري، حيث عانت البصرة من فترات طويلة من ضعف التخطيط وتشتت الصلاحيات بين الدوائر الحكومية، إضافة إلى نقص التمويل المخصّص للبنية التحتية. وقد أدّى هذا الضعف الإداري إلى تعثر العديد من مشاريع الإسكان والخدمات التي كان يمكن أن تساهم في تنظيم النمو العمراني[٤]. وقد ظهر هذا بوضوح في المناطق التي تم استحداثها بعد عام 2010، حيث أن العديد منها نشأ على شكل تجمعات سكنية مقطوعة الخدمات أو بخدمات أولية غير مكتملة، ما جعلها خارج إطار التخطيط المتكامل الذي يراعي الجوانب المكانية والاقتصادية والاجتماعية لعملية التوسع. كما لعبت العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا في تكوين نمط السكن في البصرة، حيث فضّل كثير من السكان الارتباط بمواقع السكن الممتدة للأقارب أو العشيرة، ما أدى إلى ظهور تجمعات سكنية كبيرة قائمة على علاقات القرابة، تقع غالبًا في أطراف المدينة. هذا النمط عزّز التمدد الأفقي، وزاد من صعوبة التخطيط الرسمي للمدينة، لأن هذه التجمعات غالبًا تنشأ بصورة أسرع بكثير من قدرة البلدية على مواكبتها. إضافة إلى ذلك، فقد أدى ضعف الاستثمار في السكن العمودي إلى ندرة مشاريع البناء متعددة الطوابق، مما جعل التوسع الأفقي هو البديل شبه الوحيد أمام السكان[٥].

ويمكن القول إن التوسع الحضري في البصرة كان نتيجة تفاعل معقّد بين عوامل النمو السكاني والاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى ضعف المحركات التخطيطية التي كان من المفترض أن تنظّم هذا النمو. ونتيجة لهذا التوسع غير المنضبط، أصبحت المدينة تواجه تحديات كبيرة تتعلق بنقص الخدمات العامة وعدم كفاية البنية التحتية في العديد من الأحياء، وهو ما ستتناوله مطالب المبحث الثاني لاحقاً. فالفهم الدقيق لطبيعة هذا التوسع يساعد على تفسير جذور المشكلة الحالية

في توزيع الخدمات، ويبين أن الخلل في البنية الحضرية لم يكن وليد اللحظة بل تراكم سنوات طويلة من النمو غير المخدوم بالتخطيط[٦].

المطلب الثاني

التغيرات الجغرافية واستخدامات الأرض الناتجة عن التوسع الحضري في البصرة

أدت موجات التوسع الحضري المتتالية في البصرة إلى تغيرات جغرافية واسعة في استخدامات الأرض، حيث تحولت مناطق واسعة كانت ذات طابع زراعي أو رملي أو صناعي إلى أحياء سكنية مكتظة، ما أدى إلى إعادة تشكيل الخريطة المكانية للمدينة بشكل كامل. ويعد هذا التغير من أبرز المظاهر التي يمكن رصدها في المدن التي تشهد نمواً سريعاً، حيث تتداخل المناطق السكنية مع الاستخدامات الأخرى دون وجود فواصل واضحة أو تنظيم مسبق. وقد برز هذا في البصرة بوضوح، خصوصاً في المناطق التي نشأت بعد عام 2003، حيث انتشرت الأبنية السكنية في مناطق لم تكن معدة أصلاً للتطوير العمراني[٧].

لقد تسبب هذا التوسع في اندثار الكثير من البساتين والمزارع التقليدية التي كانت تحيط بالبصرة، إذ تحولت أجزاء كبيرة من هذه الأراضي إلى تجمعات سكنية بسبب التجاوزات أو بسبب تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ سكنية دون مراعاة الجدوى الاقتصادية أو البيئية. وقد انعكس هذا التحول في شكل اختناق بيئي واضح، نتيجة فقدان الغطاء النباتي، إضافة إلى تزايد معدلات التلوث الناتجة عن غياب التخطيط. كما أن العديد من هذه المناطق الجديدة تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة، مما جعل عملية التحول في استخدامات الأرض تتسم بالفوضوية[٨].

كما أن المناطق الصناعية لعبت دورًا مهمًا في توجيه استخدامات الأرض، حيث توسعت بعض المناطق الصناعية على حساب الأراضي المجاورة، ما خلق أحزمة مختلطة من السكن والصناعة. وهذا التداخل أثّر سلبًا على البيئة الحضرية، وجعل بعض المناطق السكنية عرضة للتلوث البيئي والصوتي. وقد برزت هذه المشكلة في مناطق تقع بالقرب من الموانئ أو المصافي، حيث تتواجد أنشطة صناعية كثيفة، الأمر الذي يجعل عملية توزيع الخدمات العامة أكثر تعقيدًا بسبب اختلاف احتياجات هذه المناطق عن المناطق السكنية الصرفة.

وقد أدى التوسع الحضري كذلك إلى تغيّر في الهيكل المكاني للمدينة من حيث مراكز الجذب، فقد كانت البصرة سابقًا ذات مركز واحد يتركز في منطقة السيف وشارع الوطن وشارع الكويت، إلا أن التوسع العمراني أدى إلى ظهور مراكز فرعية في مناطق مثل القبلة والزبير والقرنة .هذا التحول في المراكز ساهم في تغيير مسارات الحركة داخل المدينة، وخلق حاجة متزايدة لتوفير خدمات عامة في مناطق بعيدة عن المركز التقليدي. غير أن هذا التحول لم يواكبه تخطيط كافٍ

لتوزيع الخدمات بطريقة عادلة، مما أدى إلى بقاء بعض المراكز الفرعية تعاني نقصًا حادًا في الخدمات الأساسية رغم كثافتها السكانية المرتفعة[٩].

كما أثّر التوسع في أنماط استخدام الأرض على شبكات النقل الداخلية. فقد تمددت الطرق الرئيسية لتربط بين الأحياء الجديدة، لكن هذا لم يكن كافيًا لاستيعاب حركة السكان، مما أدى إلى ازدحامات كبيرة في بعض المناطق بسبب عدم وجود شوارع مخططة مسبقًا أو غياب الشوارع الثانوية التي تسهّل الانسيابية. وقد تسبب هذا في بطء تقديم الخدمات العامة، خاصة خدمات الطوارئ مثل الإسعاف والدفاع المدني، في المناطق العشوائية التي يصعب الوصول إليها.

وتُعد المناطق العشوائية أحد أهم مظاهر تغير استخدامات الأرض في البصرة، إذ ظهرت تجمعات سكنية غير رسمية نتيجة الهجرة من مدن أخرى أو نتيجة الحاجة إلى السكن بعد فترات الصراعات. هذه المناطق غالبًا ما تكون خارج المخططات الأساسية للمدينة، مما يجعلها أقل حظًا في الحصول على الخدمات العامة. وقد أدى انتشارها إلى إعادة توزيع غير متوازن للأرض بين الاستخدامات السكنية والزراعية والصحية والتعليمية، حيث لم تعد الأرض تُستخدم وفقًا لمتطلبات التخطيط، بل وفقًا لحاجات السكان المباشرة[١٠].

كما ساهمت المشاريع الاستثمارية في تغيير أنماط استخدام الأرض، حيث نشأت مجمعات تجارية وسكنية جديدة في مناطق كانت سابقًا غير مطورة، مما زاد من قيمة الأراضي هناك وأدى إلى ازدياد التنافس عليها. وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة الضغط على الحكومة المحلية لتوفير خدمات في هذه المناطق الجديدة، رغم أن أولوياتها الأساسية يجب أن تكون في المناطق القديمة التي تعاني من تراجع في مستوى الخدمات[١١].

المبحث الثاني

تأثير التوسع الحضري على توزيع الخدمات العامة في مدينة البصرة

تمهيد

يهدف هذا المبحث إلى تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي أحدثها التوسع الحضري في مدينة البصرة على توزيع الخدمات العامة، وذلك استنادًا إلى ما تم عرضه في المبحث الأول حول طبيعة النمو العمراني والتغيرات الجغرافية المصاحبة له. ومن خلال هذا المبحث، يتم تسليط الضوء على كيفية تفاعل البنية العمرانية الجديدة للمدينة مع الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والمرافق العامة والنقل والمياه والصرف الصحي. كما يتناول المبحث أشكال التفاوت المكاني التي ظهرت نتيجة التوسع العشوائي، ويفحص مدى قدرة الجهات المحلية على

تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في ظل الضغط العمراني الكبير. ويُعد هذا المبحث جوهر الدراسة، لأنه يجسّد العلاقة المباشرة بين التحضر غير المنضبط وبين جودة الحياة، كما يكشف عن الفجوات التي أدت إلى حرمان العديد من المناطق من خدمات أساسية، مما ينعكس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المدينة. ومن خلال هذا التحليل، يصبح بالإمكان فهم الأسباب التي تجعل توزيع الخدمات في البصرة غير عادل، تمهيدًا للوصول إلى نتائج وتوصيات تدعم التخطيط المستقبلي للمدينة.

المطلب الأول

أثر التوسع الحضري على توزيع الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية في مدينة البصرة

أدى التوسع الحضري السريع وغير المخطط في البصرة إلى تغييرات واسعة في شكل توزيع الخدمات التعليمية والصحية، إضافة إلى المرافق العامة الأساسية. ومع انتشار الأحياء العمرانية الجديدة في أطراف المدينة، ظهرت فجوات واضحة في قدرة هذه المناطق على الحصول على خدمات متوازنة، في الوقت الذي استمرت فيه المناطق المركزية القديمة بالتمتع بأفضلية نسبية في تقديم الخدمات[١٢]. وتُعد هذه الفجوة إحدى أبرز نتائج التحضر غير المنظم، حيث لم تصاحب حركة البناء الجديدة أي خطط لإضافة المدارس والمراكز الصحية وشبكات المياه والصرف الصحي والحدائق وشبكات النقل بالشكل الذي يلبي حاجات السكان[١٣]. وقد أدى الضغط السكاني في السنوات الأخيرة إلى زيادة الطلب على المؤسسات التعليمية بشكل غير مسبوق. فقد شهدت العديد من مدارس البصرة اكتظاظًا كبيرًا داخل الصفوف الدراسية، حيث يضطر بعض الطلبة إلى الدراسة بنظام الدوام المزدوج أو الثلاثي، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم. ويعود السبب الأساسي لهذا الاكتظاظ إلى عدم إنشاء مدارس جديدة في الأحياء المستحدثة، مما يجبر الطلاب على الانتقال إلى مدارس بعيدة، وهو أمر يرهق الأسر ويزيد من الضغط على البنية التعليمية القديمة. وعلى الرغم من أن بعض المشاريع التعليمية الجديدة تم افتتاحها بعد عام 2018، فإن عددها لم يكن كافيًا لمواكبة التوسع الأفقي المستمر للمدينة[١٤].

كما أن الخدمات الصحية تأثرت بشكل واضح، إذ تتركز المستشفيات الكبرى والمراكز الصحية المتقدمة في مناطق محدودة، وخاصة في مركز المدينة، بينما تعاني الأحياء الطرفية من نقص حاد في الخدمات الصحية الأولية. ويضطر السكان في المناطق الجديدة إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى المستشفيات والمراكز التخصصية، ما يجعل خدمات الرعاية الصحية غير

عادلة من ناحية التوزيع الجغرافي. كما تعاني المراكز الصحية القديمة من ضغط كبير بسبب زيادة أعداد المراجعين القادمين من مناطق لا تتوفر فيها خدمات صحية محلية. هذا التفاوت أدى إلى تدهور جودة الخدمات الصحية في بعض المناطق، خاصة في أوقات الأزمات الصحية.[١٥]

ومن جانب آخر، فإن خدمات المياه والصرف الصحي تُعَد من أبرز المرافق التي تأثرت بالتوسع الحضري في البصرة. فقد شهدت المدينة لعقود طويلة مشكلات في شبكات المياه نتيجة الملوحة العالية والتلوث، ومع انتشار أحياء جديدة، أصبحت البنية التحتية غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان. وفي العديد من المناطق الجديدة، لا تصل المياه الصالحة للشرب بشكل منتظم، مما يدفع السكان إلى الاعتماد على صهاريج المياه الخاصة، في حين تتمتع بعض المناطق القديمة بخدمات أفضل نسبيًا .كما أن شبكات الصرف الصحي لا تغطي العديد من الأحياء المستحدثة، ما يجعلها تعتمد على الحفر الامتصاصية، وهو ما يؤثر على البيئة والصحة العامة[١٦].

أما خدمات الكهرباء فقد واجهت أيضًا تحديات كبيرة نتيجة زيادة الأحمال على الشبكة الوطنية، حيث تستهلك الأحياء الجديدة كميات كبيرة من الطاقة في ظل غياب محطات تحويل جديدة تتناسب مع حجم الطلب. وقد أدى هذا إلى انقطاعات كهربائية متكررة في المناطق الطرفية، بينما تتمتع المناطق المركزية نسبيًا باستقرار أكبر في الخدمة. هذا التباين في الخدمات خلق شعورًا بعدم العدالة لدى السكان، خاصة أن الكهرباء تعد خدمة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في مدينة ترتفع فيها درجات الحرارة معظم أشهر السنة. ولم تقتصر آثار التوسع الحضري على الخدمات الأساسية فقط، بل شملت أيضًا الخدمات الاجتماعية والترفيهية مثل الحدائق العامة والمراكز الشبابية والمكتبات. فمع توسع المدينة، ظلت معظم هذه المرافق متركزة في المركز القديم، بينما بقيت الأحياء الجديدة شبه خالية من المساحات الخضراء والمراكز الثقافية والترفيهية. وهذا ينعكس على جودة الحياة في تلك المناطق، خاصة للأطفال والشباب الذين يفتقرون إلى الأماكن المجهزة لممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية[١٧].

ومن أبرز المشكلات أيضًا قلة شبكات النقل العام وضعف ربط الأحياء الجديدة بالمدينة .ففي الوقت الذي تتوسع فيه البصرة جغرافيًا، لا يزال نظام النقل العام محدودًا وغير قادر على تلبية حاجات السكان، مما يجعل التنقل بين الأحياء الجديدة والقديمة أمرًا مرهقًا. وهذا يؤثر على قدرة السكان على الوصول إلى المدارس والمستشفيات والأسواق، ويزيد من الضغط على وسائل النقل

الخاصة،ما يؤدي إلى ازدحامات مرورية كبيرة. وعند النظر إلى المجموع الكلي لهذه التحديات، يتضح أن التوسع الحضري في البصرة خلق فجوة واضحة بين الأحياء القديمة والمحدثة، حيث تستفيد الأولى من خدمات يغلب عليها الطابع التاريخي والتراكمي، بينما تعاني الثانية من نقص حاد في الخدمات أو تأخرها. وهذا التفاوت لا يعكس فقط خللاً في البنية العمرانية، بل يشير أيضًا إلى خلل في أولويات التخطيط، إذ لم تكن الجهات الحكومية مستعدة لمواكبة النمو السكاني والعمراني المتزايد. ومن خلال هذا التحليل يتبين أن التوسع الحضري لم يواكب بالضرورة تطورًا مماثلًا في الخدمات، وهو ما يجعل هذه الظاهرة من العوامل الرئيسة التي تتحكم في شكل الحياة الحضرية في البصرة وتؤثر على نموها المستقبلي[١٨].

المطلب الثاني

التفاوت المكاني في الخدمات بين الأحياء القديمة والمناطق المستحدثة وأثره على العدالة المكانية وجودة الحياة

إن التوسع الحضري في البصرة لم يقتصر على تغيير شكل المدينة من الناحية الجغرافية، بل أدى إلى نشوء تفاوت مكاني واضح في الخدمات، انعكس على جودة الحياة اليومية للسكان. فبينما تستفيد الأحياء القديمة من وجود مرافق خدمية مكتملة نمت وتوسعت عبر عشرات السنين، تعاني الأحياء الجديدة والمستوطنات السكنية في الأطراف من نقص شديد في الخدمات، ما جعل العدالة المكانية غائبة بشكل كبير. وهذا التفاوت ليس مجرد اختلاف طبيعي ناتج عن قدم أو حداثة الأحياء، بل هو نتيجة مباشرة لغياب التخطيط المتوازن ونمو المناطق الحديثة خارج إطار الاستعداد الحكومي[١٩].

فالأحياء القديمة مثل العشار والمعقل والبراضعية تمتاز بتوفر المدارس والمستشفيات والأسواق وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي بشكل أفضل مقارنة بالأحياء الجديدة ويرجع ذلك إلى أن هذه المناطق كانت قلب المدينة ومركز ثقلها الإداري والاقتصادي على مدى عقود، مما جعلها تحصل على نصيب أكبر من الخدمات العامة. كما أن بنيتها العمرانية المخططة نسبيًا جعلت عملية تطويرها أسهل وأكثر استقرارًا. أما الأحياء الجديدة، مثل مناطق الهارثة والقبلة وأجزاء من الزبير، فقد ظهرت فجأة نتيجة التمدد الأفقي وعمليات التجاوز، مما جعل الخدمات تصل إليها متأخرة أو غير مكتملة[٢٠].

وفي المناطق المستحدثة، نجد أن السكان يواجهون تحديات يومية تتمثل في صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية. ففي كثير من الأحياء، لا توجد مدارس ابتدائية قريبة، مما يجبر

الأطفال على قطع مسافات طويلة للوصول إلى المدارس الموجودة في أحياء أخرى .كما أن المراكز الصحية قليلة جدًا في بعض المناطق، بينما تفتقر بعض الأحياء بالكامل إلى وجود مركز صحي حكومي واحد. وهذا يجعل السكان يلجؤون إلى المستشفيات البعيدة، مما يزيد من الضغط عليها ويؤدي إلى ازدحامها. أما خدمات المياه فهي أكثر الخدمات التي تكشف حجم التفاوت، إذ يعاني السكان في المناطق الطرفية من عدم انتظام وصول المياه أو من ضعف جودتها،في حين تحظى الأحياء المركزية بإمدادات أكثر استقرارً[٢١]. وهذا التفاوت يخلق إحساسًا بعدم الإنصاف بين سكان المدينة، إذ يشعر سكان المناطق الطرفية أنهم مواطنون من درجة أقل بسبب ضعف الخدمات المقدمة لهم. وهذا الشعور يؤثر على العلاقة بين السكان والجهات الحكومية، كما يؤثر على الرضا العام وجودة الحياة. ومن الجانب الاجتماعي، يؤدي التفاوت في توزيع الخدمات إلى تعزيز عدم المساواة بين السكان، وإلى تراجع فرص التنمية في المناطق المهمشة، ما يجعلها أكثر عرضة للمشكلات الاجتماعية مثل البطالة والفقر وقلة الأنشطة الشبابية[٢٢].

كما يظهر التفاوت المكاني بشكل واضح في قطاع النقل. ففي الأحياء القديمة، توجد طرق رئيسية واسعة وشبكات نقل تربطها ببقية أجزاء المدينة، بينما تعاني العديد من الأحياء الجديدة من طرق ضيقة أو غير معبدة، ما يجعل الوصول إليها صعبًا، خصوصًا في مواسم الأمطار. وهذا يؤثر على قدرة الجهات الرسمية في تقديم خدمات الطوارئ، مثل الإسعاف والإطفاء، كما يؤثر على حركة الموظفين والطلاب والعمال الذين يعتمدون على وسائل النقل للوصول إلى أماكن عملهم ودراستهم[٢٣].

ومن جانب آخر، فإن التفاوت في الخدمات يؤدي إلى تفاوت اقتصادي أيضًا، حيث ترتفع قيمة العقارات في الأحياء التي تتوفر فيها الخدمات، بينما تنخفض في المناطق التي تعاني من نقصها. وهذا يجعل الكثير من الأسر غير قادرة على الانتقال إلى مناطق أكثر خدمية، مما يعمق الفجوة الطبقية داخل المدينة. كما يصعب على المستثمرين إقامة مشاريع جديدة في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية، مما يحد من نمو هذه المناطق اقتصاديًا. ولا يمكن إغفال أثر التفاوت على الجانب البيئي. ففي المناطق التي لا توجد فيها شبكات للصرف الصحي، تتسبب الحفر الامتصاصية في تلوث التربة والمياه الجوفية، كما يسهم غياب المساحات الخضراء في تردي البيئة الطبيعية وزيادة الحرارة في تلك الأحياء. وهذا يؤثر على الصحة العامة وعلى الراحة النفسية للسكان، ويجعل البيئة العمرانية طاردة وغير مناسبة لحياة مستقرة[٢٤].

ومن الواضح أن هذا التفاوت المكاني لا يمكن فصله عن ضعف التخطيط الحضري، إذ إن التوسع العمراني حدث بطريقة أسرع بكثير من قدرة البلدية على مواكبته. كما أن الإنشاء اللامخطط أوجد مساحات حضرية يتطلب تطويرها لاحقًا تكلفة كبيرة، وهو ما يعرقل جهود الحكومة في تحسين الخدمات بشكل متساوٍ. ولعل أحد أهم الآثار السلبية للتفاوت المكاني هو أنه يعيد إنتاج اللامساواة عبر الأجيال، لأن الأطفال الذين ينشؤون في مناطق فقيرة بالخدمات تكون فرصهم في التعليم والصحة والعمل أقل من غيرهم. وبالنظر إلى مجمل هذه الجوانب، يتبين أن التفاوت المكاني في البصرة ليس مجرد مشكلة خدمية، بل هو ظاهرة حضرية متشعبة لها تأثيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية عميقة. ومن هنا تأتي أهمية التخطيط الشامل القادر على معالجة الاختلالات في توزيع الخدمات، لتحقيق العدالة المكانية وضمان جودة حياة أفضل لجميع سكان المدينة. وتكشف هذه الظاهرة بوضوح أن التوسع الحضري غير المخطط لا يؤدي فقط إلى اتساع رقعة المدينة، بل ينتج واقعًا حضريًا غير متوازن يحتاج إلى تدخلات استراتيجية لإصلاحه[٢٥].

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن التوسع الحضري في مدينة البصرة يمثل ظاهرة معقدة تتداخل فيها الأبعاد الديموغرافية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأن تأثيرها على توزيع الخدمات العامة كان واضحاً وملموساً بشكل كبير .فقد أدى هذا التوسع إلى نشوء تفاوتات مكانية كبيرة بين مركز المدينة وأطرافها، نتيجة غياب التخطيط الحضري المنظم وعدم قدرة البنية التحتية على مواكبة هذا النمو. كما أفرز التوسع الحضري تحديات عديدة فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية والبيئية والاجتماعية، حيث أثبتت الدراسة أن المناطق الطرفية هي الأكثر تأثراً بنقص الخدمات وضعف جودتها. ويبرز من خلال التحليل أن معالجة هذه التحديات تتطلب عملاً متكاملاً يربط بين التخطيط العمراني وتوفير الخدمات، ويستند إلى رؤية شاملة تراعي مستقبل المدينة وتحدياتها المتوقعة. وتؤكد الدراسة أن تحقيق العدالة المكانية في توزيع الخدمات يمثل خطوة أساسية نحو تحسين مستوى الحياة في البصرة ورفع كفاءة التنمية الحضرية فيها. ومن هنا، فإن تنفيذ التوصيات المقترحة سيسهم في الحد من المشكلات الحالية ويؤسس لمدينة أكثر توازناً واستدامة، قادرة على تلبية احتياجات سكانها في ظل التوسع الحضري المتواصل.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

١-أظهرت الدراسة أن التوسع الحضري في مدينة البصرة كان أسرع من قدرة المؤسسات الحكومية على توفير خدمات عامة متوازنة، مما نتج عنه تفاوت واضح بين مركز المدينة وأطرافها.

٢-تبين أن المناطق الطرفية تعاني من نقص كبير في الخدمات الأساسية مثل الطرق المعبدة، وشبكات الصرف الصحي، والمياه، مقارنة بالمناطق المركزية.

٣-أظهرت النتائج أن التوسع العمراني تركز باتجاه مناطق غير مهيأة خدمياً، ما جعل السكان يعتمدون على شبكات بنية تحتية قديمة أو غير مكتملة.

٤-اتضح أن الخدمات التعليمية غير متوازنة، حيث تتركز المدارس ذات الجودة المرتفعة في مركز المدينة، بينما تعاني الأطراف من اكتظاظ الفصول وقلة المرافق التعليمية المناسبة.

٥-كشفت الدراسة وجود ضغط كبير على المراكز الصحية في البصرة نتيجة زيادة السكان، خاصة في المناطق التي شهدت توسعاً عمرانياً غير منظم.

ثانياً: التوصيات

١-ضرورة وضع خطة حضرية شاملة تتضمن تقديرات دقيقة للنمو السكاني والتوسع العمراني المتوقع خلال السنوات القادمة.

٢-تعزيز مبدأ العدالة المكانية عند توزيع الخدمات العامة بحيث يتم إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حرماناً.

٣-تحديث وتطوير شبكات البنى التحتية الأساسية في المناطق الطرفية، وبالأخص شبكات المياه والصرف الصحي والطرق.

٤-إنشاء نظام معلومات حضري إلكتروني يعتمد على خرائط حديثة وبيانات دقيقة تُستخدم في التخطيط العمراني وتوزيع الخدمات.

٥-زيادة التنسيق بين الجهات الحكومية المسؤولة عن الخدمات العامة لتجنب التداخل في المشاريع وضمان تكامل الجهود.

الهوامش

[١]- عادل مجيد كسار، السكن العشوائي وأثره في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة المحاويل (دراسة في جغرافية التنمية)، جامعة القادسية، كلية الأداب، قسم الجغرافية، ٢٠٢١.

[٢] – بوزغاية باية، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس عشر، ٢٠١٤

[٣]– أسامة اسماعيل عثمان الراشد، المدن الجديدة في محافظة البصرة دراسة في التخطيط الحضري، مجلة أداب البصرة، العدد الثامن وأربعون، ٢٠٠٩

[٤]– أسامة اسماعيل عثمان الراشد، المدن الجديدة في محافظة البصرة دراسة في التخطيط الحضري، مرجع تم ذكره سابقا.

[٥]– حاتم حمودي حسن، الأثار السلبية للتوسع السكني والمعالجات التخطيطية والتوقعات المستقبلية لنمو السكان في قضاء الراشدية، مجلة مداد الأداب، العدد الواحد والثلاثون، ٢٠٢٣

[٦]– حاتم حمودي حسن، الأثار السلبية للتوسع السكني والمعالجات التخطيطية والتوقعات المستقبلية لنمو السكان في قضاء الراشدية، مرجع تم ذكره سابقا.

[٧]– عباس عبد الحسن، طارق جمعة، التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧ –٢٠١٦، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد الخامس، ٢٠١٧

[٨]– ريام اياد فاهم، التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة الديوانية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، جامعة القادسية، كلية الأداب، قسم الجغرافيا، ٢٠٢٥

[٩]– عباس عبد الحسن، طارق جمعة، التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧ –٢٠١٦، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد الخامس، ٢٠١٧

[١٠]– تغريد حامد علي، التحضر السريع للمدن دراسة في بعض المدن العراقية، مجلة المخطط والتنمية، العدد الواحد وعشرون، ٢٠٠٩

[١١]– تغريد حامد علي، التحضر السريع للمدن دراسة في بعض المدن العراقية، مجلة المخطط والتنمية، العدد الواحد وعشرون، ٢٠٠٩

[١٢]– أحمد سراج جابر الأسدي، قراءة وتقييم كفاءة مخططات وتصاميم مدينة البصرة (دراسة في التخطيط الحضري)، مجلة دراسات البصرة، العدد الخامس وأربعون، ٢٠٢٢

[١٣] – عمر عبد العزيز شحاذة، التوسع العمراني غير المنظم واثره في الأراضي الزراعية باستخدام صور الأقمار الصناعية للمدة (٢٠٠٠ –٢٠٢٠) في محيط المدن الكبرى الموصل، بغداد، البصرة، مجلة العلوم الأساسية، العدد الثلاثون، ٢٠٢٥

[١٤]– أحمد عباس فتاح، الوضع السكني لمدينة البصرة وأثره في تخطيطها العمراني لعام ٢٠٢٤م، مجلة دجلة للعلوم الانسانية، العدد الثاني، ٢٠٢٥

[١٥] – صلاح هاشم الاسدي، التجديد الحضري للموروث المعماري في مدينة البصرة، مجلة البحوث الجغرافية، العدد العشرون، د.ن

[١٦] – عمر عبد العزيز شحاذة، التوسع العمراني غير المنظم واثره في الأراضي الزراعية باستخدام صور الأقمار الصناعية للمدة (٢٠٠٠ –٢٠٢٠) في محيط المدن الكبرى الموصل، بغداد، البصرة، مرجع تم ذكره سابقا.

[١٧]– أحمد عباس فتاح، الوضع السكني لمدينة البصرة وأثره في تخطيطها العمراني لعام ٢٠٢٤م، مجلة دجلة للعلوم الانسانية، العدد الثاني، ٢٠٢٥

[١٨] – عباس عبد الحسن، طارق جمعة، التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧ –٢٠١٦، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد الخامس، ٢٠١٧

[١٩] – سناء ساطع عباس، ديناميكية النمو الحضري في العراق، مرجع تم سابقا.

[٢٠]– داود جاسم الربيعي، أثر النمو السكاني والتوسع الحضري في تغيير الخصائص الشكلية للقنوات الداخلية في مدينة البصرة، مجلة الخليج العربي، العدد الخامس وأربعون، العدد الثاني، ٢٠١٧

[٢١] – سناء ساطع عباس، ديناميكية النمو الحضري في العراق، مجلة المخطط والتنمية، العدد السادس وعشرون، ٢٠١٢

[٢٢] عباس عبد الحسن كاظم العيداني، التغيرات المستقبلية المقترحة لاستعمالات الأرض الحضرية وفق منظور الاستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية، العدد الخامس، ٢٠١٧

[٢٣]– مرتضى مظفر سهر الكعبي، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكينة في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد RS ونظم المعلومات الجغرافية GIS, جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم الجغرافيا، ٢٠١٧.

[٢٤] – خالد محمد علي محمد، تأثير الزحف العمراني العشوائي علي التنمية المستدامة والبيئة – نموذجا مركز ومدينة أبو حمص، مجلة كلية الهندسة –جامعة الفيوم، العدد السابع، ٢٠٢٤

[٢٥] أركان علي منجي، قياس الخصائص التركيبية للفضاء الحضري المستدام المؤثرة في السلوك المجتمعي التصميم الأساس لمدينة البصرة حالة دراسة، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد الأول، ٢٠٢٥

المراجع:

١–عادل مجيد كسار، السكن العشوائي وأثره في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة المحاويل (دراسة في جغرافية التنمية)، جامعة القادسية، كلية الأداب، قسم الجغرافية، ٢٠٢١.

٢–أسامة اسماعيل عثمان الراشد، المدن الجديدة في محافظة البصرة دراسة في التخطيط الحضري، مجلة أداب البصرة، العدد الثامن وأربعون، ٢٠٠٩

٣–حاتم حمودي حسن، الأثار السلبية للتوسع السكني والمعالجات التخطيطية والتوقعات المستقبلية لنمو السكان في قضاء الراشدية، مجلة مداد الأداب، العدد الواحد والثلاثون، ٢٠٢٣

٤–ريام اياد فاهم، التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة الديوانية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، جامعة القادسية، كلية الأداب، قسم الجغرافيا، ٢٠٢٥

٥-تغريد حامد علي، التحضر السريع للمدن دراسة في بعض المدن العراقية، مجلة المخطط والتنمية، العدد الواحد وعشرون، ٢٠٠٩

٦- أحمد سراج جابر الأسدي، قراءة وتقييم كفاءة مخططات وتصاميم مدينة البصرة (دراسة في التخطيط الحضري)، مجلة دراسات البصرة، العدد الخامس وأربعون، ٢٠٢٢

٧-أحمد عباس فتاح، الوضع السكني لمدينة البصرة وأثره في تخطيطها العمراني لعام ٢٠٢٤م، مجلة دجلة للعلوم الانسانية، العدد الثاني، ٢٠٢٥

٨-صلاح هاشم الاسدي، التجديد الحضري للموروث المعماري في مدينة البصرة، مجلة البحوث الجغرافية، العدد العشرون، د.ن

٩-داود جاسم الربيعي، أثر النمو السكاني والتوسع الحضري في تغيير الخصائص الشكلية للقنوات الداخلية في مدينة البصرة، مجلة الخليج العربي، العدد الخامس وأربعون، العدد الثاني، ٢٠١٧

١٠- مرتضى مظفر سهر الكعبي، التحليل المكاني لتغير استعمالات الأرض السكينة في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد RS ونظم المعلومات الجغرافية GIS, جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم الجغرافيا، ٢٠١٧.

١١- عباس عبد الحسن كاظم العيداني، التغيرات المستقبلية المقترحة لاستعمالات الأرض الحضرية وفق منظور الاستراتيجية تطوير مدينة البصرة وتحديث التصميم الأساسي لها، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية، العدد الخامس، ٢٠١٧

١٢- أركان علي منجي، قياس الخصائص التركيبية للفضاء الحضري المستدام المؤثرة في السلوك المجتمعي التصميم الأساس لمدينة البصرة حالة دراسة، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد الأول، ٢٠٢٥

١٣- بوزغاية باية، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس عشر، ٢٠١٤

١٤- خالد محمد علي محمد، تأثير الزحف العمراني العشوائي علي التنمية المستدامة والبيئة - نموذجا مركز ومدينة أبو حمص، مجلة كلية الهندسة -جامعة الفيوم، العدد السابع، ٢٠٢٤

١٥- نادية نوري علي، نشأة مدينة البصرة وتطورها العمراني في القرن الأول الهجري، مجلة دراسات البصرة، العدد ١٤، ٢٠١٢

١٦- عمر عبد العزيز شحاذة، التوسع العمراني غير المنظم واثره في الأراضي الزراعية باستخدام صور الأقمار الصناعية للمدة (٢٠٠٠ -٢٠٢٠) في محيط المدن الكبرى الموصل، بغداد، البصرة، مجلة العلوم الأساسية، العدد الثلاثون، ٢٠٢٥

١٧- عباس عبد الحسن، طارق جمعة، التغيرات المساحية لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة البصرة للمدة ١٩٧٧ -٢٠١٦، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد الخامس، ٢٠١٧

١٨- سناء ساطع عباس، ديناميكية النمو الحضري في العراق، مجلة المخطط والتنمية، العدد السادس وعشرون، ٢٠١٢

References:

-١Adel Majeed Kassar, Informal Housing and Its Impact on Sustainable Urban Development in Al-Mahawil City (A Study in Development Geography), University of Al-Qadisiyah, College of Arts, Department of Geography, 2021.

-٢Osama Ismail Othman Al-Rashid, New Cities in Basra Governorate: A Study in Urban Planning, *Basra Arts Journal*, Issue 48, 2009.

-٣Hatem Hamoudi Hassan, Negative Impacts of Residential Expansion, Planning Solutions, and Future Population Growth Projections in Al-Rashidiyah District, *Midad Al-Adab Journal*, Issue 31, 2023.

-٤Riyam Iyad Fahem, Spatial Changes in Urban Land Use in Al-Diwaniyah City Using Geographic Information Systems (GIS), University of Al-Qadisiyah, College of Arts, Department of Geography, 2025.

-٥Taghreed Hamid Ali, Rapid Urbanization: A Study of Selected Iraqi Cities, *Planner and Development Journal*, Issue 21, 2009.

-٦Ahmed Siraj Jaber Al-Asadi, An Analysis and Evaluation of the Efficiency of Basra City's Plans and Designs (A Study in Urban Planning), *Basra Studies Journal*, Issue 45, 2022.

-٧Ahmed Abbas Fattah, The Housing Situation in Basra City and Its Impact on Urban Planning for the Year 2024, *Dijla Journal of Humanities*, Issue 2, 2025.

-٨Salah Hashim Al-Asadi, Urban Renewal of Architectural Heritage in Basra City, *Geographical Research Journal*, Issue 20, [n.d.[.

-٩Dawood Jassim Al-Rubaie, The Impact of Population Growth and Urban Expansion on Altering the Morphological Characteristics of Internal Canals in Basra City, *Arab Gulf Journal*. Issue 45, Issue 2, 2017

-١٠Murtada Muzaffar Sahar Al-Kaabi, Spatial Analysis of Changes in Residential Land Use in Basra City Using Remote Sensing (RS) and Geographic Information Systems (GIS), University of Basra, College of Education for Humanities, Department of Geography, 2017.

-١١Abbas Abdul-Hassan Kadhim Al-Eidani, Proposed Future Changes in Urban Land Use Based on the Strategy for Basra City Development and Master Plan Update, Basra Journal of Humanities Research, Issue 5, 2017.

-١٢Arkan Ali Munji, Measuring the Structural Characteristics of Sustainable Urban Space Influencing Social Behavior: A Case Study of the Basra City Master Plan, Journal of Kufa Studies Center, Issue 1, 2025.

-١٣Bouzghaya Baya, Urban Planning Schemes as a Factor in Urban Expansion for Achieving Sustainable Development, Journal of Humanities and Social Sciences, Issue 15, 2014.

-١٤Khaled Mohamed Ali Mohamed, The Impact of Unplanned Urban Sprawl on Sustainable Development and the Environment: A Case Study of Abu Hummus Center and City, Journal of the Faculty of Engineering – Fayoum University, Issue 7, 2024.

-١٥Nadia Nouri Ali, The Origins of Basra City and Its Urban Development in the First Century AH, Basra Studies Journal, Issue 14, 2012.

-١٦Omar Abdul-Aziz Shehadeh, Unregulated Urban Expansion and Its Impact on Agricultural Lands (2000–2020) in the Vicinity of Major Cities (Mosul, Baghdad, Basra) Using Satellite Imagery, Journal of Basic Sciences, Issue 30, 2025.

-١٧Abbas Abdul-Hassan, Tariq Jumaa, Areal Changes in Urban Land Use. ...in the city of Basra during the period 1977–2016, *Basra Journal of Humanities Research*, Issue 5, 2017.
-١٨Sanaa Sati' Abbas, Urban Growth Dynamics in Iraq, *Planner and Development Journal*, Issue 26, 2012.